

سياسة الدعم الحكومي بين مؤيد ومعارض: مناقشة وإبداء وجهة نظر

Government support policy between supporters and opponents: discussion and opinion

عادل بن عيسى، جامعة صفاقس، تونس، adouladzavocat@hotmail.com

تاريخ قبول المقال: 20-04-2023

تاريخ إرسال المقال: 14-04-2023

ملخص:

تعالج هذه الدراسة أحد المواضيع الأكثر إثارة للجدل بين أوساط المختصين الاقتصاديين والسياسيين، والمتمثلة في الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها سياسة الدعم الحكومي، إذ ينظر فريق بأن الآثار الايجابية غير قابلة للنقاش بالمقابل يرى فريق آخر أن هذا الدعم مرفوض مهما كان شكله، ويعتبره عبئا متزايدا على الموازنة العامة للدولة، ويلتزم نسبة كبيرة من إيرادات الدولة، أمام هذا الجدل جاءت هذه الدراسة بهدف مناقشة حجج كل فريق، ثم عرض وجهة نظر وسطية معتدلة توفق بين وجهات نظر الفريقين، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة الإبقاء على سياسة الدعم الحكومي وترشيده مع وضع الآليات المناسبة للتأكد من وصوله إلى مستحقيه بشكل يحقق العدالة الاجتماعية. الكلمات المفتاحية: سياسة الدعم الحكومي، الموازنة العامة للدولة، العدالة الاجتماعية، الإعانات.

Abstract:

This study deals with a topic that has sparked controversy among economists, which is represented in the economic and social effects of the government support policy, The arguments of each current, then an attempt to reach a middle view that balances the two currents. The inevitability of maintaining and rationalizing the policy of government support has been reached, with the development of appropriate mechanisms to ensure that it reaches its beneficiaries in a way that achieves social justice.

Key words : government support policy, state budget, social justice, subsidies.

مقدمة:

لا تزال قضية الدعم الحكومي لعقود من الزمن تحتل مكانا مهما بين مثيلاتها من المشكلات المعاصرة، وتمثل سياسة جوهريّة ضمن سياسة الانفاق الحكومي للدول النامية يعول عليها لتحقيق عدة أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية، كمساعدة الفقراء ومحدودي الدخل، إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع، المحافظة على الاستقرار العام للأسعار، تحفيز ودعم المنتجين وتعزيز تنافسية المنتج المحلي وحمايته.

والدعم هو مقدار ما تتحمله ميزانية الدولة من مبالغ نقدية أو عينية، في إطار مسؤوليتها الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وتأتي قضية الدعم في مقدمة أولويات الحكومات، ولكن ومع توسع البلدان في سياسات الدعم هذه مع مرور الوقت، شكل ذلك ضغطا متزايدا على ميزانيات الدول ومسألة استدامتها المالية، كما شجع وبدون قصد الهدر والاستهلاك المفرط والتهريب عبر الحدود للمواد المدعومة، وتشوهات في الأسعار وإزاحة للاستثمار، وفي ظل ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية لكثير من البلدان التي اختارت هذا النهج، وارتفاع التكاليف المرتبطة بالدعم، فأصبحت قضية الدعم ومدى وصوله إلى مستحقيه تؤرق الحكومات لتحقيقها، والخروج من بوتقة الفقر، والمعاناة اليومية للمواطن، ما أدى إلى مطالبة الدول باصلاح سياسة الدعم الحكومي وجعلها أكثر كفاءة.

إشكالية الدراسة:

تجد الدول النامية نفسها أمام مفترق طرق، نتيجة للجدال الدائر حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الدعم الحكومي، فالتيار المؤيد يروج للآثار الإيجابية التي تتجم عن هذه السياسة، بالمقابل يؤكد التيار المعارض على حجم الآثار السلبية التي تنشأ عن هذه السياسة.

تأسيسا على هذا، تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الآتي: هل من الممكن إيجاد وجهة نظر وسطية للجدال القائم توفق بين وجهات نظر كل تيار وتؤدي بالتالي إلى وصول الدعم إلى مستحقيه فقط.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في تناول واحدة من القضايا الجدلية التي احتلت ولا تزال تحتل مساحة معنوية من النقاشات سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى صناعة السياسة الاقتصادية ألا وهي سياسة الدعم الحكومي.

هدف الدراسة:

ترمي الدراسة إلى عرض الحجج والبراهين التي يسوقها كل من مؤيدي ومعارضى سياسة الدعم الحكومي، ثم محاولة إيجاد وجهة نظر وسطية للجدال القائم توفق بين وجهات نظر كل تيار وتؤدي بالتالي إلى وصول الدعم إلى مستحقيه فقط.

منهج وتقسيمات الدراسة:

لتحليل موضوع دراستنا سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في سرد أهم المفاهيم المرتبطة بسياسة الدعم الحكومي، فضلا على توضيح أبرز الأفكار والحجج التي ينادي بها كل من التيار المؤيد والتيار المعارض لهذه السياسة، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، يتضمن المحور الأول عرضا لحجج الاتجاه المؤيد لسياسة الدعم الحكومي؛ بينما يخصص المحور الثاني للحجج المقدمة من طرف التيار الرافض للسياسة؛ فيما يحاول المحور الثالث وضع وجهة نظر معتدلة توفق بين التيارين.

المبحث الأول: الإتجاه المؤيد لسياسة الدعم الحكومي

يختص هذا المبحث بعرض لمحة عامة عن سياسة الدعم الحكومي وإبراز حجج الإتجاه المؤيد لسياسة الدعم الحكومي.

المطلب الأول: لمحة عن سياسة الدعم الحكومي

تعد قضية الدعم الحكومي من أهم القضايا المؤثرة في اقتصاديات الدول باختلاف أنظمتها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، لمكافحة الفقر وتوفير سبل الحماية الاجتماعية للأفراد، لذا تعتبر سياسات الدعم الحكومي جزءا من السياسة الاقتصادية الهادفة لتحقيق الاستقرار العام، والوصول إلى مستوى معيشي لائق لجميع أفراد المجتمع، فهي تتصل بمتطلبات الأفراد من السلع الاستهلاكية الأساسية للفئة ذات الدخل المحدود، بأسعار تتناسب مع دخولهم، من خلال تحمل الدولة للفرق بين السعر الفعلي والسعر الأمثل اجتماعيا بشكل يؤدي إلى تحسين وضعية تلك الفئة دون الإضرار بباقي الفئات.¹

وقبل الخوض في حجج الاتجاه المؤيد لسياسة الدعم الحكومي لابد من التوقف عند مفهوم وأشكال هذه السياسة، وفي هذه الإطار تشير كلمة دعم المشتقة من الكلمة اللاتينية Subsidium والتي تعني

¹ سعيدة بوزيدي، أثر سياسة الدعم على الإنفاق العمومي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص195.

مساعدة وإعانة، فالدعم هو جزء من سياسة اجتماعية لحماية الفقراء من ارتفاع الأسعار ولإعادة توزيع الثروة على جميع أفراد المجتمع.¹

وتاريخيا، بدأت سياسات الدعم الحكومي بالظهور من خلال تقديم الإعانات للقطاع الزراعي في بداية القرن التاسع عشر، وتم تطويرها على نطاق واسع في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحربين العالميتين بهدف حماية الإنتاج المحلي من الأغذية²، ويعرف الدعم الحكومي هو تدابير تبقي الأسعار أقل من مستوى السوق أو تبقي الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق السوق أو تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر.

هذا وتتعدد أنواع وأشكال الدعم بحسب اختلاف طبيعة السلع والخدمات التي يشملها الدعم، والشرائح المستفيدة منه سواء تعلق الأمر بالمستهلكين أو المنتجين. والهدف من الدعم، كما قد ينحصر دعم الأسعار على فئات معينة محددة مسبقا أو دعما معما للأسعار، وقد يكون الدعم نقديا أو غير نقدي، كما يقدم بشكل مباشر أو غير مباشر لمستحقيه.

وتنقسم أشكال الدعم من حيث العبء على الموازنة العامة، إلى دعما مباشر أو صريح يتمثل في اعتمادات مالية تدرج في الموازنة العامة للدولة على السلع والخدمات المدعومة، أو دعما غير مباشر ضمني ويتمثل في تنازل الدولة عن جزء من الإيرادات العامة المستحقة من أجل خفض الكلفة المالية للسلع والخدمات التي يشملها الدعم الى أقل من تكلفة الإمداد والتوزيع.³

المطلب الثاني: حجج الاتجاه المؤيد لسياسة الدعم الحكومي

على العموم، يمكن تبيان وجهة نظر الاتجاه المؤيد من عرض حجم الآثار الايجابية التي يخلفها الدعم الحكومي في الدول النامية، من خلال النقاط التالية:⁴

- يساهم الدعم الحكومي في رفع كفاءة استخدام الموارد والقدرات الإنتاجية وحماية الصناعات الناشئة؛
- تحسين الظروف المعيشية للأفراد (الصحة، السكن، التعليم...)

¹ مروان بن قيدة، اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص19.

² يونس مراد، واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر وضرورة الانتقال إلى الدعم الموجه، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، المجلد 02، العدد 06، 2021، ص61.

³ مروان بن قيدة، المرجع نفسه، ص20-21.

⁴ وكي الطيب، الآليات المؤسسية لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الإسلامي والنتائج المتوقعة لتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاسلامية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة باتنة، 2011، ص75.

- إعادة توزيع الدخل فالدعم أداة من أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها الدولة لحماية الفقراء ومحدودي الدخل، ورعاية الفئات الأقل مساهمة في الإنتاج والعاجزة عن تحقيق مستوى من الادخار؛
- التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، فالدعم يسمح بالرفع من المستويات الحقيقية لدخول الأفراد وبالتالي رفاهيتهم، من خلال تحقيق استقرار مستوى الأسعار؛
- يستهدف الدعم إتاحة بعض السلع والخدمات التي تساعد في تحقيق الإشباع المستهدف لفئات اجتماعية معينة، وذلك باعتبارهم عنصر إنتاجي وخليّة اجتماعية، ونواة للتقدم لا تمكنهم قدراتهم الشرائية (مستوى دخولهم) من الحصول عليها بالسعر السائد في السوق الحرة، ومن ثم تتحمل الحكومة الفرق بين ما يسمى سعر السوق، والثمن الذي تريد أن تتاح به السلع والخدمات لهم حتى لا يضطروا إلى خفض استهلاكهم من السلع الأخرى، وبالتالي فالدعم يؤدي إلى استقرار أسعار السلع والخدمات المدعومة، وينعكس استقرار أسعار السلع المدعومة على أسعار السلع غير المدعومة التي تستخدم السلع المدعومة كسلع وسيطة في إنتاجها، ما يشجع المنتجين على مواصلة مسيرة العملية الإنتاجية.

المبحث الثاني: الإتجاه المعارض لسياسة الدعم الحكومي

سنتناول في هذا المبحث كل من الآثار الإيجابية لإلغاء سياسة الدعم الحكومي وحجج الإتجاه

المعارض لسياسة الدعم الحكومي

المطلب الأول: الآثار الإيجابية لإلغاء سياسة الدعم الحكومي

يمكن إبراز الآثار الإيجابية لإلغاء الدعم الحكومي على المستوى الاقتصادي في الآتي:¹

- الحد من عجز الموازنة العامة والديون الخارجية والأزمات المالية المتكررة من خلال تقليص الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، فالدعم أحد أهم العوامل المتسببة في تفاقم عجز الموازنة العامة، ومن العوامل الجوهرية التي تحول الدعم إلى مشكلة مالية على هذه الدرجة من الخطورة بسبب العوامل التي تعكس طبيعة نظام يحاول الحفاظ على استقرار أسعار التوزيع في مواجهة تضخم محلي ودولي كبير ومستمر، وعندما تعجز السياسة الاقتصادية عن تصحيح الاختلال في توزيع الدخل، وعن مكافحة التضخم، والذي يعمل على تدهور الأحوال المعيشية

¹ حمود شافي العجمي، إلغاء الدعم وأثره على الاقتصاد المحلي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، المجلد 37، العدد 131، 2020، ص 31-39.

للفئات محدودة الدخل يوما بعد يوم فإنه حتما لابد من اللجوء للدعم السلعي، ومن ثم فإن العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والخصومات التي تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الأجور، والدعم، والمزايا الاجتماعية، ونفقات التعليم، والصحة، والاستثمارات العينية، فضلا عن فوائد الدين العام، فإنه لابد من البحث عن الإيرادات التي تكفل تخفيض العجز النقدي، أو السعي لترشيد الإنفاق العام ذاته، وكلها أمور لها محاذيرها، وإن كانت ضرورية للتخفيف من الحاجة إلى الاقتراض الجديد، والحد من الزيادة في الدين العام؛

- ارتفاع كفاءة الموارد وزيادة القدرة الإنتاجية المستقبلية، فالدعم يؤدي إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد، كما أن السياسات المصاحبة له يترتب عليها تشوهات سعرية، ويؤدي ذلك إلى شلل فاعلية جهاز السعر، وتعطيله عن القيام بوظيفته الأساسية في التعبير عن القيم الحقيقية للسلع والخدمات، والتي بدونها لا يمكن تحقيق الكفاءة الاقتصادية، والتخصيص الكفء للموارد، ومعنى ذلك أن الإنتاج المحقق يكون أقل مما يمكن تحقيقه؛

- المحافظة على العرض والقضاء على التشوهات السعرية وانتشار الفساد، فالأسعار المدعومة تؤدي إلى تأثيرات سلبية على العرض، كما أن الدعم يتسبب في أن يكون عائقا أمام الراغبين في دخول السوق، ومنافسة الدولة في السلع الواقع عليها الدعم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن إلغاء الدعم يقضي-ولو بصفة جزئية- على انتشار السوق السوداء، والتي تنشأ بسبب ظاهرة البيع التبادلي، وهو بيع السلع المدعومة بالأسعار غير المدعومة التي يمكن أن يصل سعرها في بعض الأحيان إلى سعرها الأصلي؛

- الحد من القصور في الإنتاج المحلي ومن تدهور مواصفات الإنتاج، فالدعم أحد أسباب القصور في الإنتاج المحلي، وانخفاض الكفاءة الإنتاجية، والتوسع في الاستيراد؛

- القضاء على التشوهات في آليات السوق، إذ يؤدي تدخل الدولة في السوق من خلال سياسات الدعم إلى حدوث تشوه في آليات السوق المنظمة للسلع المرتبطة بالسلع المدعومة، فدعم الوقود على سبيل المثال يؤدي إلى زيادة الطلب على السيارات، وبالتالي زيادة أسعارها، كما أن الدعم يعد تدخلا في قوى السوق، وانحرافا وتشويها للتوازن الذي يمكن أن ينتج عند النقاء العرض بالطلب، وما يتبعه من تحديد الأسعار والإنتاج، حيث يعني الدعم تخصيص مبالغ من الخزينة العامة، أو حرمان هذه الخزينة من مبالغ كان يمكن أن تحصل عليها قبل الدعم؛

- الحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات: حيث أن تقديم الدعم الحكومي بغرض المساعدة في حماية الصناعات المحلية من منافسة مثيلاتها الأجنبية وتعزيز قدرتها التنافسية التصديرية يقلل من الكفاءة الحقيقية لتلك السلع على المنافسة في السوق الخارجية؛
- القضاء على العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن مشكلة الدعم الحكومي من الناحية العملية هي استخدام مبالغ الدعم في غير محلها الصحيح، مما سيقبل من فاعلية تلك السياسة في مساهمتها في زيادة الإنتاج، أو قد يؤدي زيادة الدعم إلى زيادة الأسعار، ومن ثم ظهور مشاكل اقتصادية؛
- الحد من واردات السلع المدعمة: فعندما يعجز الإنتاج المحلي عن تغطية الطلب الاستهلاكي المحلي لسلعة ما، فإن الدولة تسد هذا العجز عن طريق استيراد السلعة المعنية بدعم سعرها؛ للمحافظة على سعرها بالمستوى المطلوب، مما يؤدي إلى زيادة فجوة الاستيراد وفقدان في كفاءة تخصيص الموارد، إذ يفقد المنتجون تحويلات دخل ضمنية تذهب إلى المستهلكين، وهذه الخسارة ناتجة عن انخفاض السعر العالمي إلى السعر المحلي، وبالتالي انخفاض رفاة المنتج بسبب سوء تخصيص الموارد.

المطلب الثاني: حجج الاتجاه المعارض لسياسة الدعم الحكومي

- حسب أصحاب هذا التيار يرفض الدعم مهما كان نوعه، إذ يعتبر من وجهة نظرهم تكلفة اقتصادية تشكل عبئا متزايدا على الموازنة العامة للدولة، ويلتهم نسبة كبيرة من إيرادات الدولة وتبرز حججهم من خلال ما يأتي:¹
- عدم تحقيق العدالة لكون الدعم موجه لجميع فئات المجتمع دون تمييز وجود صعوبة كبيرة لتحديد المستحقين للدعم، وهناك احتمال أن يحرم من هذا النوع من الدعم بعض الفئات التي تستحقه، كما أن هناك احتمال أن تحصل عليه فئات أخرى لا تستحقه؛
 - إحداث تشوهات سعرية، وذلك لتدخل الدولة في السوق، حيث يؤدي الدعم إلى خفض مستوى سعر السلعة، وبالتالي زيادة كمية الطلب عليها، مما يؤدي إلى زيادة كمية العرض، كما يؤدي الدعم إلى الإفراط في استهلاك السلع المدعمة، الذي أدى بدوره إلى ظهور جوانب لها علاقة بإهدار الموارد نظرا لسوء الاستخدام؛
 - الأثر السلبي على استثمارات القطاع الخاص وإزاحة المنتجين المحليين بسبب المنافسة؛

¹ مروان بن قيدة، المرجع السابق، ص 20-21.

- خفض إنتاجية العامل وجمود أسواق العمل والضغط المستمر على الحكومات، فالدعم هو العامل الأساسي لاستفحال ظاهرة البطالة، فكلما كانت رؤوس الأموال الضخمة تتجه إلى الدعم وليس إلى إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة، فإن النتيجة الطبيعية المباشرة هي عدم خلق فرص عمل جديدة للأجيال الناشئة، وهكذا فإن الدعم يكون بمثابة إطعام الآباء بدلا من توظيف الأبناء، وهي ظاهرة اجتماعية بالغة الخطورة وبذرة من بذور الفوضى الاجتماعية؛
- تركيز الأموال العامة لصالح الدعم بدلا من توجيهها لقطاعات أخرى مثل الصحة أو التعليم تسهم في النمو الشمولي؛
- يؤدي الدعم إلى بروز فساد كبير وظاهرة تهريب تلك السلع المدعمة عبر الحدود نتيجة فوارق الأسعار، بالإضافة إلى ظهور سوق سوداء تباع فيها السلع المدعمة بأسعار أعلى؛
- تقاوم عجز الموازنة العامة للدول في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، أين يتم اللجوء لتغطية هذا العجز عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، مما يؤدي إلى زيادة مطلوبات هذا الجهاز، وبالتالي تزايد كمية النقود المتداولة، وينتج عن ذلك زيادة الطلب الكلي والارتفاع في الأسعار مما يؤدي إلى زيادة التضخم من جانب الطلب الذي يتم مواجهته بزيادة مرة أخرى، وفي بعض الأحيان يتم اللجوء لتغطية هذا العجز عن طريق القروض الأجنبية، وبالتالي زيادة الديون الخارجية لهذه الدول، مما يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات في المستقبل؛
- يؤدي الدعم إلى تخفيض كبير في حجم الادخار العام والادخار الخاص، فتزايد الدعم قد يؤثر على الادخار الحكومي، وقد يؤدي إلى عجز جاري وخاصة مع ضعف الحصيلة الضريبية؛
- الزيادة في الإنفاق الحكومي على المصاريف الجارية من الأجور والدعم، وهي مجالات إنفاق لا تساهم في تحقيق زيادة حجم الإنتاج ولا القدرة الإنتاجية المستقبلية للاقتصاد بل نزيف مستمر للموارد العامة، وافتقار المصادر التمويلية اللازمة لاستمرارها؛
- إهدار الموارد الاقتصادية، فمثلا دعم الطاقة للفئات الفقيرة يؤدي إلى سعي المستثمرين للحصول عليها بنفس السعر، أو دعم الخبز للفئات الفقيرة، بشرائه بأسعار منخفضة، كما يسعى القادرون على شراء الخبز لاستخدامه في أغراض أو استثمارات أخرى، وهو ما يدفع الدولة إلى التدخل من أجل وقف تلك الممارسات، ما يعنى زيادة في حجم العمالة داخل الدولة، وبالتالي زيادة في معدل الإنفاق؛
- شروط المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية التي تطلب من الدول أن تضع جدولاً على السلع الداخلة في التجارة الخارجية تدريجياً، قبل قبول أي دولة في عضوية المنظمة، بينما أولى

صندوق النقد الدولي والبنك العالمي برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الدول أهمية كبيرة لمسألة تحرير الأسعار والإلغاء سواء المباشر أو التدريجي لدعم و ترك الأسعار تتحدد وفق العرض والطلب، حيث يوصي كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتحرير أسعار كافة السلع والخدمات، تحرير أسعار الفوائد المدينة والدائنة، تحرير أسعار الصرف، وإلغاء كافة أشكال الدعم الحكومي على جميع السلع والخدمات¹.

المبحث الثالث: إبداء وجهة النظر لسياسة الدعم الحكومي

يمكن إبراز وجهة نظر الباحث بخصوص سياسة الدعم الحكومي من خلال النقاط الآتية:

المطلب الأول: الإبقاء على سياسة الدعم الحكومي

في هذا السياق يرى الباحث ضرورة الإبقاء على الدعم الحكومي وترشيده، من منطلق أنه خطأ النظر إلى الدعم الحكومي كعبء مالي كباقي النفقات الجارية، وإغفال أهمية الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المنوطة به، كما أنه من غير الصواب النظر إلى الدعم الحكومي كمشكلة مالية فقط إنما يعد من قبيل النظرة الضيقة التي تتجاهل أو تغض الطرف عن الطرح السليم لقضية الدعم، وهو تناولها بوصفها مشكلة هيكلية، تجد أسبابها الحقيقية في اختلال هيكل الإنتاج المحلي من جهة، واختلال نمط توزيع الدخل من جهة أخرى، كما أن إلغاء الدعم الحكومي بقرار فوري شمولي هو أبعد الأمور عن حل المشكلة فليس صحيحا أن إلغاء أو تقليل الدعم يقلل من عجز الموازنة العامة للدولة، لأن مصادر الضغط التضخمي متعددة ومتنوعة، كما أن إلغاء الدعم أو تقليله سينطوي في حد ذاته على قوى تضخمية إضافية، تصيب أسواق السلع التي سيلغى الدعم عنها، لاسيما إذا لم ينخفض الإنفاق الحكومي، أو لم تزد قوى العرض بشكل محسوس هذا من زاوية، ومن زاوية أخرى فإنه من الصعوبة بمكان إيجاد بديل كفاء للدعم، يعوض هؤلاء الذين سيلحق بهم الضرر نتيجة لإلغاء الدعم أو تقليله بشكل محسوس، وربما تكون صعوبة العثور على هذا البديل كافية في حد ذاتها لاستمرار بقاء الدعم؛ تجنباً للآثار الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية التي ستنشأ عن إلغائه أو تقليله إلى أدنى الحدود، وتجدر الإشارة إلى مفارقة أن تطبيق الدعم يؤدي إلى التضخم وأن إلغائه يؤدي إلى التضخم أيضا ؛ ورغم هذا فللدعم كثير من المزايا، وبالتالي يجب التمسك به، ومعالجة مختلف السلبات التي تنجم عن تطبيقه، وإذا كان الدعم يذهب إلى غير المستحقين فيجب على الدولة أن تتخذ الإجراءات حيالهم لتغيير مسار الدعم للمستحقين الحقيقيين، فذلك الدعم يستفيد منه الآن نسبة كبيرة من أفراد المجتمع ومن محدودي الدخل،

¹ يونس مراد، المرجع السابق، ص 69.

فهو يسمح بالحفاظ على مستوى المعيشة الحقيقي لغالبية الأفراد، وتحسين مستويات التغذية للفئات محدودة الدخل بشكل خاص، بالدرجة التي يصح معها النظر إلى الدعم كإنفاق استثماري، يهدف إلى تنمية رأس المال البشري الذي يعد موردا حقيقيا يجب العمل على رفع إسهامه الفعلي في العملية الإنمائية.

المطلب الثاني: معالجة نقاط الضعف في سياسة الدعم الحكومي

لمعالجة مختلف السلبيات التي تنجم عن اعتماد الدعم الحكومي لاسيما في ظل ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، وانخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي، لابد من وضع الحكومات لخطة محددة لترشيد قيمة الدعم، والتأكد من وصوله إلى مستحقيه بشكل يحقق العدالة الاجتماعية¹، وتحويل جانب من المبالغ الهائلة التي تنفق عليه إلى بنود استثمارية، في شكل مشاريع إنتاجية جديدة، وأن يواكبه اتساق مطلق بين الأقوال والأفعال بمعنى أن يكون واضحا أمام أفراد المجتمع بأسره، وأن ما يقطع من بنود الدعم يضاف مباشرة وبشكل كامل لبنود المشاريع الاستثمارية الإنتاجية مع وجوب مراعاة النقاط الآتية:²

- المحافظة على استهلاك من يعيشون في مستويات معيشية منخفضة؛
- ضرورة إلغاء الدعم عن السلع الكمالية والاستهلاك الكمالي؛
- الأخذ بمبدأ دعم السلع لبعضها البعض عن طريق فرض ضرائب مرتفعة على سلع الاستهلاك الكمالي، وتخصيص حصيلتها لتمويل دعم السلع الضرورية؛
- زيادة الأجور والمعاشات وخفض الضرائب عليها؛
- خفض ضريبة المبيعات على مستلزمات إنتاج بعض السلع، خاصة السلع الغذائية، بشرط أن يقوم منتج هذه السلع بخفض مناسب في الأسعار أو تثبيتها وعدم زيادتها على الأقل؛
- دخول الدولة كمستورد كبير للسلع الغذائية، وطرحها في منافذها، ويمكن ذلك من خلال تعاقدات مع الدول التي تكون السلع بها رخيصة نسبيا • ترشيد الدعم وذلك من خلال التأكد من وصوله لمستحقيه، وعلى الرغم من أن تحديد الفئات المستحقة للدعم مسألة غاية في الأهمية، إلا أنه يمكن تحقيق ذلك بضوابط وشروط تحدد تلك الفئات، حتى لا يتسرب الدعم لمن لا يستحق،

¹ رانيا رمضان، العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في مصر دراسة تطبيقية (1986-2006)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2010، ص88.

² نيرمين طلعت غالي، الدعم أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية: مصر: وزارة المالية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، 2008، ص26.

ويندرج تحت ذلك دعم السلع التموينية؛ لذا فمن الأفضل التعامل في الدعم مع الدخل وليس الأسعار ذات التكلفة العالية نسبيا من خلال المرتبات؛

- لا بد من التأكد من وصول الدعم لمستحقيه فيجب ألا يستفيد الغني من الدعم، وأن يتم تطهير نفقات الدعم من الإسراف والفساد المالي بكل صوره، بالإضافة إلى العمل على تحسين أحوال المعيشة بأسلوب علمي، من خلال إجراء دراسات علمية دقيقة، والعمل على تشديد الرقابة على جميع مراحل حركة السلع المدعمة.

هذا وتتباين الآراء حول نظام الدعم الواجب اعتماده، إذ تشير بعض الآراء إلى أن الدعم النقدي أفضل من الدعم العيني في حين ترى بعض الآراء الأخرى عكس ذلك، وتتمثل حجج الآراء المساندة للدعم العيني في نقص المعلومات وما ينتج عنها عدم القدرة على تحديد دخول الأسر التي تستحق الدعم، وفي هذه الحالة يفضل دعم السلع التي تستهلكها الفئات الأكثر فقر؛ ارتفاع معدلات التضخم، مما يؤدي إلى تآكل الدعم النقدي للفئات الصغيرة وضعف الأطر المؤسسية والتنظيمية، مما يؤدي إلى وصول الدعم النقدي لمن لا يستحقه، واستنادا إلى دراسات البنك الدولي، فإن الدعم العيني يمد الفقراء بجانب كبير من السرعات الحرارية اللازمة، وأنه تسبب في خروج بعضهم من دائرة الفقر¹.

وتتبنى الكثير من الدول سياسة الدعم العيني لفترات محدودة أثناء الأزمات مثل الحروب والكوارث الطبيعية كوسيلة وفتية لتوزيع السلع الإستراتيجية غير المتوافرة على المواطنين الذين يرغبون فيها، بغض النظر على مقدرتهم على الشراء.

بالمقابل ترتكز حجج الآراء المساندة للدعم النقدي في أن هذا النوع من الدعم يوفر حرية اختيار السلع بالنسبة للمستهلك، ويرى أصحاب هذا الرأي أن يتم تقديم الإعانات المالية تدريجيا خلال فترة زمنية متوسطة (بين ثلاث إلى خمس سنوات) وفي خلال تلك الفترة يحدد من يستحق الدعم، وزيادة دخله بما يتماشى مع ارتفاع الأسعار، ويتوقع أصحاب هذا الاتجاه أنه سيكون هناك وفر في قيمة الدعم؛ نتيجة استبعاد من لا يستحق الدعم، وترشيد استخدام السلع، بعد طرحها في الأسواق بأسعارها الاقتصادية، حيث أن الأسعار سوف ترتفع إلى أن تتعادل مع التكلفة الاقتصادية².

¹ يونس مراد، المرجع السابق، ص 68.

² حمود شافي العجمي، المرجع السابق، ص 31-33.

الخاتمة:

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من القضايا التي تطرح دائما من زوايا مختلفة تتماشى ومتطلبات كل عصر وظروف كل دولة، باعتبار أن كل ما كان مناسباً لزمان ما قد لا يكون مناسباً لزمان آخر وما كان يصلح لدولة ما لا يصلح لدولة أخرى، ولهذا نجد أن للدعم الحكومي مؤيدين ومعارضين ويخضع الأمر لعوامل اقتصادية واجتماعية، ولذلك يبقى موضوع سياسة الدعم محل بحث ودراسة باستمرار، باعتبار الدولة هي الموجه الأساسي للمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ودورها يبقى تكييفي يتغير بتغير الأرضية التي تقف عليها ومنها تتطرق للقيام بدورها، أما إذا انسحبت الدولة أو فرطت في التدخل فهذا سيضر بالاقتصاد الوطني.

ورغم أن إصلاح نظام الدعم ليس بالأمر اليسير، لكن التوجه نحو ترشيد سياسة الدعم الموجه تدريجيا أصبح ضرورة ملحة رغم التحدي الأساسي الذي ستواجهه الدولة في تحديد السكان الذين يستحقون هذا الدعم ومن لا يستحقوه، وهذا يتطلب توفير خريطة واضحة ودقيقة عن توزيع الدخل الوطني، كما أن توفير مناصب عمل حقيقية ومنتجة هو السبيل الأوضح لاستئصال الحاجة للدعم، فالأفراد الذين ستقدم لهم فرص عمل سيكون بوسعهم أن يواجهوا الحياة وهم في غنى عن الدعم الحكومي.

نتائج الدراسة: يمكن عرض النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط الآتية:

- تعد سياسة الدعم الحكومي جزءا من السياسة الاقتصادية الهادفة لتحقيق الاستقرار العام، والوصول إلى مستوى معيشي لائق لجميع أفراد المجتمع؛
- من الخطأ النظر إلى الدعم كعبء مالي مثله في ذلك مثل باقي النفقات الجارية واغفال أهمية الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المنوطة به؛
- من المفارقات أن تطبيق الدعم يؤدي إلى التضخم وأن إلغائه يؤدي إلى التضخم أيضا؛ فليس صحيحا أن إلغاء أو تقليل الدعم يقلل كلفة من عجز الموازنة العامة للدولة؛ لأن مصادر الضغط التضخمي متعددة، كما أن إلغاء الدعم أو تقليله سينطوي في حد ذاته على قوى تضخمية إضافية، تصيب أسواق السلع التي سيلغى الدعم عنها، لاسيما إذا لم ينخفض الإنفاق الحكومي؛
- إن فكرة التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي لم تحظى بالقبول الواسع، كما لاقت عدم استحسان من جانب غالبية الخبراء الذين استندوا إلى دراسات البنك الدولي، والتي تهدف إلى استفادة الفقراء من الدعم الذي يمددهم بجانب كبير من الأسعار الحاررية اللازمة، وأنه تسبب في خروج بعضهم من دائرة الفقر المدقع؛

- أبرزت الدراسة حجج وبراهين الاتجاهين المؤيد والرافض لسياسة الدعم الحكومي وفي هذا الصدد تعد وجهة النظر الوسطية المعتدلة المقيد لسياسة الدعم والحكومي وترشيده.
- توصيات الدراسة: في هذا الإطار توصي الدراسة بمايلي:
- لا بد وأن تتعامل الدولة في قضية الدعم مع الدخل وليس مع الأسعار ذات التكلفة العالية نسبيا من خلال الأجور لأن زيادة دخل الفرد يمكن الحكومة من التخفيض التدريجي للدعم؛
- يجب على الدولة أن تحكم ضبط وترشيد نفقات الدعم، حسب مجموعة من المعايير كمعيار الاستفادة وربط الإنفاق بالعائد؛
- إن الانتقال من الدعم الحكومي المعم إلى الدعم الحكومي الموجه يتطلب القيام بالعديد من الإجراءات التي تساعد على تطبيق آليات الاستهداف والرقابة على منظومة الدعم؛
- العمل على الحد من اتساع الاقتصاد الموازي و انتهاج مختلف المبادرات التي تساعد على الحد من توسعه؛
- إعادة النظر في سياسات الدعم المطبقة وتحسين آليات الاستهداف التي تضمن وصول الدعم لمستحقيه.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الرسائل والمذكرات

- رانيا رمضان، العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في مصر دراسة تطبيقية (1986-2006)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2010.
- وكي الطيب، الآليات المؤسسية لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الإسلامي والنتائج المتوقعة لتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2011.

ثانياً: المقالات

- حمود شافي العجمي، إلغاء الدعم وأثره على الاقتصاد المحلي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، المجلد 37، العدد 131، 2020.
- سعيدة بوزيدي، أثر سياسة الدعم على الإنفاق العمومي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، المجلد 16، العدد 22، 2020.
- مروان بن قيدة، اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، المجلد 17، العدد 26، 2021.

- نيرمين طلعت غالي، *الدعم أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية*: مصر: وزارة المالية، الادارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الادارية، 2008.
- يونس مراد، *واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر* وضرورة الانتقال إلى الدعم الموجه، *مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية*، جامعة تنبسة، المجلد 02، العدد 06، 2021.